

20

الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

بينما كان التضخم يستجمع قواه خلال سنة 1968، كان نظام برايتون وودز، الخاص بمعدلات الصرف الثابتة، يبدو أشبه بقيد لا يُحتمل يكبح مساعي رجال السياسة الذين يبذلون أقصى جهودهم في سبيل إيجاد سبل لتمويل التكاليف المتنامية للحكومات. وكانت النتيجة تَجَدُّد الاهتمام بالذهب بين العامة كوقاء آمن مقدَّر له أن يحقق القول المأثور الذي رماه هربرت هوفر في وجه الرئيس المُنتخَب روزفلت سنة 1933: «لدينا الذهب لأننا لا نشق بالحكومات». لكن الحكومات لم تكن مطلقة السراج فيما يمكن أن تفعله في حال كانت راغبة في بقاء قيمة عملاتها في أسواق القطع الأجنبي ثابتة لا تتحرك، حسب قواعد نظام برايتون وودز. إن ارتفاع الإنفاق الحكومي يحرك الطلب المحلي، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع الأسعار وإلى استهلاك الواردات بشراهة، وهي عين الشروط التي تجعل الناس يرغبون في تجنب عملة ما والتحول باتجاه دول ذات نظام أكثر محافظة في تدبير شؤونها الاقتصادية والمالية - أو باتجاه الذهب. وكلما كثرت محاولات الحكومات للتحايل على

الضوابط التي يفرضها نظام بريتون وودز، كلما زاد التزام العامة والمضاربين بمبدأ هوفر وزاد تحولهم نحو الذهب على أنه الوفاء الأساسي ضد سلوك الحكومات اللامسؤول.

وبالفعل، لم يكن أحد يشعر بالرضى عن الطريقة التي تطورت بموجبها الظروف. لقد خلق واضعو نظام ما بعد الحرب تصميماً بارعاً، لكن الانحسار الاقتصادي والانكماش كانا العاملين الرئيسيين اللذين أثرا على ماقاموا به من عمل. كما أن البيئة الاقتصادية المضطربة، الناتجة عن الإغراق في التفاؤل وعن السياسات الحكومية الصدامية خلال عقد الستينات، كانت ما تزال حديثة العهد بحيث أنه لم يخطر ببال أحد أن يقترح وضع بديل لنظام بريتون وودز. وما إن خرج مارד التضخم من القمقم، حتى عَدِمَ النظام إيجاد وسيلة سهلة لإعادته إليه.



وبعد سنة 1968، تحول التضخم إلى نبوءة حققت ذاتها بذاتها حيث أضافت زخماً إلى قوى التضخم الأساسية التي كانت تسري في النظام. ارتفع تعويض الموظفين في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية فاقت نسبة 7 بالمائة خلال سنة 1970 وذلك لقاء معدل بطالة ارتفع من 3,5 بالمائة إلى ما يزيد على 6 بالمائة من القوة العاملة. كانت قناعة نقابات العمال أن عليها أن تُبقي سرعة ارتفاع الأجور أعلى من سرعة التضخم، بينما كانت قناعة إدارات الأعمال أن عليها أن تحافظ على استمرار ارتفاع الأسعار لتغطية التكاليف المتزايدة للعمالة. خلقت تلك العملية ديناميكية خاصة بها كانت مستمرة في الاندفاع بغض النظر عن معدل البطالة أو معدل الربح أو معدل الفائدة أو معدل الضريبة أو أي قوة أخرى كانت ستقوم بترويض تلك الديناميكية لو كانت الظروف مختلفة. وقد أضافت تلك الضغوط التضخمية العنيدة مزيداً من التوتر على مشكلة الدولار والمخزون المتناقص للذهب.

ولم تكن إدارة نيكسون ترى سوى طريقتين للخروج من هذه المعضلات. كان البديل الأول، والتقليدي، الذي كان البريطانيون قد رسموا خطوطه العامة سنة 1931، بعد صراع مرير، هو رفع الضرائب ومعدلات الفائدة إلى مستويات تدفع بالاقتصاد إلى انحسار جدي، لا إلى مجرد فترة توقف كما في سنة 1970. إن خطوة كهذه كان من شأنها القضاء على ذهنية التضخم وإنقاذ الدولار، ولكن بكلفة إنسانية غير مقبولة، هذا عدا عن النتائج التي ستعكس على رجل سياسة منتخب ويقوم باختيار استراتيجية كهذه.

أما الخيار الآخر، وهو محاولة شن هجوم مباشر على الأسعار المتصاعدة، فسيكون من شأنه إقحام الحكومة في إدارة نظام ضوابط وذلك لتقييد الزيادات في كل من الأجور والأسعار. وعن طريق التحكم بالأجور، فإن تلك السياسة ستُطْمِئِن شركات الأعمال بأن بإمكانها العمل دون أن تلجأ بصورة دائمة لرفع أسعارها لحماية أرباحها، وعن طريق التحكم بالأسعار، فإن تلك السياسة ستطمئن العاملين بأن التضخم في كلفة المعيشة لن يؤدي بعد الآن إلى تآكل القوة الشرائية لمكاسبهم. إن هذا النهج، الذي عُرف بالاسم المُلطَّف «سياسة المداخليل»، قد بدا في نظر الكثيرين على أنه الخيار المفضل. وفي حال استطاعت الضوابط كبح جماح التضخم، فلن تكون هناك حاجة للضغط على التوسع في الأعمال ورفع معدل البطالة. كما أن تخفيف التضخم قد يؤدي أيضاً إلى تلطيف أزمة الدولار ومخزون الذهب. إن الضوابط قد تعني التدخل في نظام السوق الحرة، لكنها بدت أيضاً وكأنها تؤمن أفضل العوالم الممكنة. لقد كان كثير من الديمقراطيين يدعون إلى اتخاذ هذا المسار، أما الآن فقد بدأت تظهر بوادر دعم من جهات أكثر محافظة. وفي آب من سنة 1970، أقر الكونغرس قانوناً منح رئيس الجمهورية سلطة فرض ضوابط شاملة على الأجور والأسعار وفق ما يراه هو مناسباً.

لم يكن نيكسون شديد الحماس للفكرة. فقد علمته تجربته في أيام

الحرب، كموظف في دائرة تدبير شؤون الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، درساً طيباً بشأن الكيفية التي يمكن بها لاقتصاديات وسياسات ضوابط الأسعار والأجور، أن تكون مصدراً للتحدي. في البداية، لم يقم بأكثر من حركة رمزية نحو فرض تلك الضوابط إضافة لعدد من الإجراءات الفارغة من المعنى ولكن ذات الصدى الرنان، مثل تعيين لجنة قومية للإنتاجية، أو إصدار الأوامر لمجلس المستشارين الاقتصاديين بنشر «إنذارات بشأن التضخم» كانت ذات طبيعة إحصائية وتحليلية أكثر منها توصيات باتخاذ إجراءات مباشرة.

وقد أدرك الرئيس، بالرغم من هواجسه، أن الظروف كانت تحد من حريته في الحركة. ففي شهر كانون الأول، قام باتخاذ خطوة رئيسية باتجاه سياسة أكثر فاعلية وذلك بتعيينه جون كونيلى كوزير للخزانة وكان كونيلى حاكماً سابقاً لولاية تكساس، وقد حظي باهتمام وطني عندما جرح بينما كان يركب السيارة لدى اغتيال الرئيس كينيدي في دالاس. كان كونيلى سياسياً محنكاً كما كان رجلاً وسيماً ذا شعر فضي وحضور طاغ. ولم تكن لديه أية أفكار مسبقة بشأن السياسة. كانت إحدى تعابير المفضلة هي «بإمكاني أن ألعبها مداورة وإيمكاني أن ألعبها مباشرة، وحسبك أن تقول لي كيف تريدني أن ألعبها»⁽¹⁾. لقد كان كونيلى هو الرجل المناسب للتغلب على تردد نيكسون في القيام بتحركات دراماتيكية في السياسة الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، كان تدهور المركز المالي العالمي للولايات المتحدة هو المسؤولية الرئيسية لكونيلى، بوصفه وزير الخزانة، وهنا، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة، تأجيل القيام بإجراء ما أكثر من ذلك.

قرر نيكسون وكونيلى دراسة خطوة ذات شقين. وللوهلة الأولى، بدا عنصراً ذلك الإجراء وكأن لا علاقة تربط بعضهما ببعض، ولكن، وعندما بدأت الأمور بالتحسن، اتحد العنصران ببراعة ليشكلا برنامجاً متكاملًا⁽²⁾.

صُمِّمت الخطوة الأولى لتحل مشكلة الذهب في الولايات المتحدة بشكل نهائي. وكل ما كان على وزارة الخزانة أن تقوم به هو إغلاق كوة الذهب، أي أن ترفض بيع الذهب بسعر 35 دولار للأونصة إلى الحكومات أو المصارف المركزية التي تقصد الوزارة لصرف دولاراتها. وقد شكلت هذه الخطوة الجذرية الفصل الختامي الكبير لإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، تلك الإمكانية التي ظلت سارية المفعول لما يقارب مائتي سنة، عدا فترة الحرب الأهلية. وتحرر الدولار أخيراً من أغلال الذهب، أسوة بباقي العملات في العالم. وأصبح، بعد أن تخلص من كل ما يثبته في المكان، حراً «ليعوم» في أسواق القطع الأجنبي.

إن من المهم هنا فهم المعنى الكامل لهذا التعبير. لقد حُدِّدت كل معدلات صرف القطع الأجنبي، في البداية، في سوق يعمل فيه العرض والطلب على تحديد سعر العملة، كما في أسواق الأسهم العادية أو القمح أو النفط. لنفترض أن مصرفاً تجارياً فرنسياً بدأ يتراكم لديه من الدولارات أكثر مما يحتاجه لأن السياح الأمريكيين يقومون بصرف مبالغ ضخمة بشكل شيكات سياحية بالدولار إلى فرنكات. هناك سوق يستطيع فيه المصرف بيع تلك الدولارات الزائدة إلى المتعاملين بالقطع الأجنبي أو إلى أفراد أو مؤسسات ترغب بشراء الدولارات ودفع ثمنها بالفرنكات الفرنسية. إن هذه الكمية من الدولارات الواردة حديثاً إلى السوق قد تؤدي إلى هبوط سعر الدولار بالنسبة للفرنك. ما يعني أن بائعي الدولار سيحصلون على فرنكات أقل، ولكن مشتري الدولار، على أية حال، سيدفعون لقاء فرنكات أقل.

في حال كان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد يقوم بنك فرنسا بشراء الدولارات غير المرغوب فيها من المصرف التجاري، لأن البنك يستطيع تحويل تلك الدولارات إلى ذهب في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بسعر لن يتدنّى - أي أن الدولار يشبه الذهب من حيث الجودة. وفي

ظل هذه الظروف، يميل معدل صرف الدولار - الفرنك للاستقرار لا للتدهور نتيجة وجود كمية زائدة من الدولارات المعروضة للبيع.

ولكن ماذا يحدث عندما تكون عملة ما غير قابلة للتحويل إلى ذهب، عندما تُغلق كوة الذهب في واشنطن؟.. عندما لا تكون هناك حدود آلية لما يمكن أن يمضي إليه معدل صرف العملة صعوداً أو هبوطاً بالنسبة لقيم العملات الأخرى. عندها تكون العملة عائمة. والطريقة الوحيدة لمنع الدولار من التدهور في ظروف كهذه هي في قيام بنك فرنسا بشراء تلك الدولارات والاحتفاظ بها، أو في قيام وزارة الخزانة الأمريكية ببيع فرنكات فرنسية من احتياطاتها (وهي سياسة تدعى «بالتعويم القدر»). وفي حال تنحى بنك فرنسا جانباً، أو في حال كان احتياطي وزارة الخزانة الأمريكية من الفرنكات أقل من المطلوب، ينخفض عندها سعر الدولار ويرتفع سعر الفرنك.

وإذا ما أغلقت كوة الذهب، يكون نيكسون وكونيللي قد أجبرا المصارف المركزية الأجنبية على مواجهة مجموعة من البدائل البغيضة. كان الأمر أشبه بلعبة بأوراق الكوبة يقوم فيها الأمريكيون بإعطاء خصومهم ورقة ملكة البستوني. إن بإمكان المصارف المركزية الاستمرار في شراء كل الدولارات المعروضة للبيع، ولكن ذلك سيؤدي إلى تضخم في أوضاعها الغارقة بالدولار من الأصل - حسب تعبير وول ستريت، أي يصبح لديها فائض من الدولارات. وفي حال أحجمت المصارف عن الشراء، يهبط سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى. مما يعني خسارة كبيرة لمواطني دول تلك المصارف الذين كانوا قد اشتروا في الماضي دولارات أو موجودات مسعرة بالدولار، لا تزال بحوزتهم حتى تلك اللحظة. وفضلاً عن ذلك، في حال أصبحت الفرنكات الفرنسية تكلف الأمريكيين دولارات أكثر من ذي قبل، سيلجأ الأمريكيون إلى شراء كمية أقل من العطور الفرنسية والمشروبات الفرنسية، وفي الوقت نفسه، يتعين على

الفرنسيين دفع فرنكات أقل لشراء ما قيمته 1000 دولار من السلع والخدمات الأمريكية، مما يزيد واردات فرنسا من الولايات المتحدة.

تلك تماماً هي النتيجة التي كان نيكسون وكونيللي يأملان في تحقيقها. وسيعود كل ذلك بالنفع على الأعمال والوظائف الأمريكية. إضافة إلى حقيقة أن جعل الصادرات الأمريكية أكثر جاذبية والواردات الأجنبية أقل جاذبية، قد يؤدي بعملية تخفيض قيمة الدولار إلى تصحيح نفسها بنفسها وذلك لدى تناقص الطلب الأمريكي على العملات الأجنبية وزيادة الطلب الأجنبي على الدولار.

أما الجزء الثاني من استراتيجية كونيللي - نيكسون فقد وُضع بحيث يؤدي إلى إعاقة النتائج التضخمية المحتملة لعملية إنعاش الأعمال. ومن أجل إقناع العالم (بما في ذلك الأمريكيين أنفسهم) بأن نهاية إمكانية التحويل إلى ذهب ليست بالضرورة الخطوة الأخيرة على الطريق الأكيد المؤدي لتضخم جامح، أدرك نيكسون وكونيللي أن عليهما إرفاق عملية القضاء على الرابطة مع الذهب بعملية وضع ضوابط للأسعار والأجور تؤكد التزامهما بمحاربة التضخم.



كان نيكسون مقتنعاً أن زمن أنصاف الحلول قد ولى. وكان في نيته أن يقضي على كل انتقاد يوجه له بالتلكؤ بأن يتحرك بأسلوب، وصفه هو بقوله، «يجعله يتجاوز الجميع بوثبة واحدة»⁽³⁾. لم يكن يتوقع الكثير من المصاعب. فالجمع بين التخلي عن معيار الذهب وتبني ضوابط إلزامية للأسعار والأجور كان يشكل تركيبة متكاملة. لا شك بأن دوافع الجاذبية الاقتصادية كانت قوية، لكن كل من نيكسون وكونيللي كانا يهتمان أكثر بالجاذبية السياسية لسياستهما الجديدة: فقد أعجب المحافظون بالمدلولات المتعلقة بالسوق الحرة في الانفصال عن الذهب، بينما أعجب الليبراليون بالسياسة الفعالة المتضمنة ضوابط الأجور والأسعار.

وقد جاءت القشة الأخيرة خلال أسبوع التاسع من آب، وعلى نحو يحفل بالسخرية، وذلك عندما توجه الممثل الاقتصادي البريطاني شخصياً إلى وزارة الخزانة وطلب ما قيمته 3 بلايين دولار ذهباً. وفي يوم الجمعة الذي تلا ذلك، وكان الثالث عشر من الشهر، أمر الرئيس بشكل مفاجيء ستة عشر من كبار واضعي السياسة الاقتصادية في إدارته بمرافقته في طائرة مروحية إلى كامب ديفيد. وللتأكد من عدم تسرب أي شيء حول المداولات، عمد الرئيس إلى عزل تلك المجموعة عن أي اتصال بالعالم الخارجي. وقد وصف هيربرت شتاين، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين آنذاك، تلك المناسبة بقوله: «واحد من أكثر الأحداث إثارة ودراماتيكية في تاريخ السياسة الاقتصادية»⁽⁴⁾.

وتمخضت اجتماعات تلك المجموعة عما أطلق عليه اسم سياسة اقتصادية جديدة، كانت تجمع بين إغلاق كوة الذهب مع تثبيت إلزامي وشامل للأسعار والأجور. كانت مدة التثبيت المقررة تسعين يوماً، لكن التوقعات ذهبت إلى أن تلك الخطوة الأولية ستتبعها قيود طوعية تفرضها دور الأعمال والعمال. وبالإضافة للقرارات المتعلقة بالضوابط والذهب، تضمنت السياسة الجديدة توصيات بإجراء خفض للضرائب على الأعمال وتخفيضات على الإنفاق الحكومي وبفرض رسم إضافي تبلغ نسبته 10 بالمائة على نصف واردات الولايات المتحدة تقريباً. كان الرسم الإضافي على الواردات يعادل تخفيض قيمة الدولار، حتى دون حدوث أي تغيير في أسواق القطع الأجنبي، وذلك لأنه يرفع ثمن تلك الواردات بالنسبة للأمريكيين بشكل آلي. وقد أجمع المشاركون على أن إعلان تلك السياسة الاقتصادية الجديدة يجب أن يتم التخطيط له بحيث يحدث أثراً كبيراً في العالم بأسره. وألحوا على الرئيس بإذاعة تصريح عام عبر التلفزيون أثناء فترة البث الرئيسية في مساء ذلك الأحد. لأن إذاعة قراراته قبل أن تفتح الأسواق صباح يوم الاثنين سيقطع على الإشاعات أو الأنباء المتسربة الطريق لإضعاف زخم كلماته. اعترض نيكسون:

الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

فقد كان متردداً في إذاعة خطابه مساء الأحد خوف إزعاج الناس بالحديث خلال الوقت المخصص لمسلسل بونانزا، وهو أكثر المسلسلات شعبية في تلك الفترة⁽⁵⁾.

وتحت ضغط مستشاريه، تدبر نيكسون أمر وضع المصلحة العامة فوق راحة عشاق بونانزا. وقد ظهر خبر الخطاب الذي ألقاه خلال فترة البث الرئيسية بعنوانين بارزة تصدرت الصحف الصباحية يوم الاثنين. كانت كلمات الرئيس واضحة وصریحة:

لقد أعطيت توجيهاتي لوزير الخزانة بالدفاع عن الدولار ضد المضاربين... والآن، وبعد أن أصبحت الدول الأخرى قوية اقتصادياً، حان لها الوقت لأن تنهض بحصتها العادلة من عبء الدفاع عن الحرية في أرجاء العالم. لقد حان الوقت لإعادة معدلات الصرف إلى وضعها الصحيح... ولم تعد للولايات المتحدة حاجة للصراع وإحدى يديها مكبله خلف ظهرها... ونحن لن نتراخى ونفقد زعامتنا الاقتصادية في العالم⁽⁶⁾.

«لقد أطلقوا النار من كلا ماسورتي البندقية»، كان هذا تعليق رئيس شركة بانكرز ترست كومباني صباح يوم الاثنين. وأكّد پول صاموئيلسون، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، في مقالة كتبها لصحيفة نيويورك تايمز أن «الرئيس لم يكن لديه فرصة حقيقية للإختيار. لقد أرغم على التصرف بسبب النزيف الهائل لاحتياطيات الدولار في الأسابيع الأخيرة... فلاكتر من عقد، ظل الدولار الأمريكي عملة مقومة بأكثر من قيمتها... [والسياسة الجديدة] تساعد اليابان أيضاً... إذ أن من الحماسة بالنسبة لليابان أن توزع السلع دون أن يُدفع لها الثمن بسلع مكافئة. وفي وول ستريت، هتف أحد البائعين «إن جميع المضاربين اليوم هم أسعد الناس على سطح الأرض». وبينما حلّقت أسعار

السندات، ارتفعت معدلات سوق الأسهم بنسبة 4 بالمائة تقريباً، وبلغ حجم العمليات التجارية رقماً قياسياً لم يسبق أن وصل إليه قبل ذلك التاريخ⁽⁷⁾.

ظهرت بعض ردود الفعل الناقمة. فقد شعر جورج ماكغفرن، المرشح الديمقراطي الوحيد المُعلن للترشيح للرئاسة، بالتعاسة: «عار على أمة عظيمة كأمتنا أن تُنهي إمكانية تحويل الدولار بهذه الطريقة... وسنصبح، بسبب هذا التصرف، المنبوذين الاقتصاديين في العالم»⁽⁸⁾. كما صرح الاتحاد الأمريكي للعمال ومؤتمر المنظمات الصناعية، باسم اتحاد النقابات المهنية، وقد أغضبهما احتمال فرض ضوابط على زيادة الأجور، صرحاً بأن «لا ثقة لهما على الإطلاق بقدرة الرئيس نيكسون على أن يدير شؤون البلاد الاقتصادية بنجاح»⁽⁹⁾.

لقد فات تلك الآراء السلبية إدراك جوهر الموضوع برمته. فاعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، أغلق الأمريكيون على أنفسهم باب سجن ذهبي لم يكن من شأنه سوى تأجيل يوم تصفية الحسابات. وحاولوا بكل الطرق الحفاظ على الرابطة مع الذهب حتى عندما كانوا يضطرون لإنفاق مبالغ كبيرة من المال على الواردات وعلى الاستثمارات في الدول الأجنبية. اقترضوا من أصدقائهم وتملقوا هؤلاء الأصدقاء، وفرضوا الضرائب على مواطنيهم، وشنوا الحرب على المضاربين، ووضعوا عوائق أمام استثمارات شركاتهم في الخارج. لكن الخطوة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تتيح لهم الاحتفاظ بذهبهم - وهي السياسة التقليدية القائمة على الضغط على الاقتصاد ورفع معدلات البطالة - هذه الخطوة لم تكن مقبولة في عالم ما بعد الحرب.

كان البديل الوحيد هو التخلي عن الذهب قبل سنة 1971 بفترة طويلة. وقد تجرأت قلة من غريبي الأطوار على اقتراح هذا الحل، ولكن جرى إسكات هؤلاء بالقوة. وكان الأجانب يفضلون إبقاء كوة الذهب مفتوحة ليتمكنوا من تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب كما يشاءون. كما حالت العجرفة بين

القادة الأمريكيين وبين اتخاذ أي إجراء عنيف حتى اللحظة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، كان الأوروبيون واليابانيون يخافون من تخفيض قيمة الدولار لأن ذلك سينعكس سلباً على أعمالهم كما أنه سيسبب خسارة لمواطنيهم الذين كانوا قد قاموا في الماضي بتكديس الدولارات والموجودات المسعرة بالدولار. كما أن تخفيض قيمة الدولار تعني أيضاً صادرات أقل إلى أمريكا ومنافسة أكبر مع الواردات من أمريكا. ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة الدولار كان على الأرجح سيؤدي إلى جعل الأجانب المترددين أكثر إقبالاً على السلع والخدمات الأمريكية وإلى إعادة التوازن إلى النظام.



لدى الانعتاق من الأثقال الذهبية بشكل نهائي، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى خلق بلبله فورية خارج البلاد. وخلافاً لـ «لوول ستريت»، هبطت أسواق الأسهم الأجنبية هبوطاً حاداً. ففي سوق طوكيو، دب ذعر حقيقي وصفته جريدة نيويورك تايمز بقولها «مع ورود أوامر البيع بأي سعر هبطت الأسعار هبوطاً حاداً»⁽¹⁰⁾. وعندما قام أحد الأمريكيين، وكان يريد شراء رغيف من الخبز في باريس، بتقديم ورقة نقدية من فئة الدولار إلى الخباز، قال له الخباز: «لم تعد لهذه أية قيمة»⁽¹¹⁾.

وقد كان البديل الوحيد لحدوث هبوط في قيمة الدولار بالنسبة لعملات العالم هو استعداد الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية لشراء كل الدولارات المعروضة للبيع من قبل جهات خاصة لم تعد ترى أي سبب يدفعها للاستمرار في مخاطرة حيازة الدولارات. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات تجهد نفسها بالتفكير بما ينبغي اتخاذه من إجراءات، أغلقت أسواق القطع الأجنبي، ولم يعد يُسمح بإجراء أية عمليات تجارية. الأسواق اليابانية فقط ظلت مفتوحة، ولكن بعد أن امتصت 4 بلايين دولار خلال الأسبوعين اللذين

تلياً يوم 15 آب، أطلقت الحكومة اليابانية الأسواق وأخذت تراقب سعر الين وهو يرتفع مقابل الدولار. فتحت الأسواق الأخرى أبوابها في اليوم الثالث والعشرين، وأحرزت نتائج مماثلة. لقد تم تخفيض قيمة الدولار.

حفزت موجة بيع الدولار الحكومات الأجنبية للمطالبة بعودة فورية إلى شكل من أشكال النظام ذي معدلات صرف ثابتة. وحتى الأمريكيون اضطروا للاعتراف بأن معدلات صرف متقلبة بهذا الشكل أدت إلى خلق حالة من البلبلة لدى اتخاذ كل أنواع القرارات المتعلقة بالأعمال. وقد توجت سلسلة من المفاوضات الطويلة بعقد اجتماع في كانون الأول 1971 في مؤسسة سميونيان في واشنطن من أجل إعادة النظام إلى أسواق القطع الأجنبي. وجرى الاتفاق على مجموعة جديدة من نسب التكافؤ، أخذت في الاعتبار جزءاً من انخفاض قيمة الدولار الذي حصل في الأسواق خلال الأشهر الأربعة السابقة، وتخلت الولايات المتحدة عن الرسم الإضافي على الواردات البالغ 10 بالمائة. كما وُضع سعر رسمي جديد لسعر الذهب بالدولار وهو 38 دولار - أي ما يعادل التخفيض الرسمي لقيمة الدولار البالغ 9.7 بالمائة - رغم أن الذهب كان في ذلك الوقت يباع في سوق لندن بسعر يتراوح ما بين 43 دولاراً و44 دولاراً، أي أعلى بحوالى خمس دولارات عما كان عليه السعر في 15 آب. وقد وصف نيكسون ذلك الاتفاق، بمغالة مجافية للمنطق، بقوله «أهم اتفاق مالي في تاريخ العالم»⁽¹²⁾.

لم تكن تلك الإجراءات الجديدة قادرة على تخطي ضغوط التضخم المتصاعدة التي كانت آخذة في التراكم في سائر أرجاء العالم. وقد أدت سلسلة من الأزمات إلى إجراء مجموعة أخرى من المفاوضات التي تمخضت عن زيادة تمت الموافقة عليها في السعر الرسمي للذهب بالدولار، ليصبح 42,22 دولاراً (وهو السعر الذي لا يزال معمولاً به في الولايات المتحدة بعد 27 سنة)، ولكن حتى هذه الخطوة أخفقت في منع حدوث انهيار نهائي في الجهود الرامية

للحفاظ على علاقات صرف ثابتة بين العملات الرئيسية. ومما زاد الأمر سوءاً، أن منظمة الأوبك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، وهو تجمع يضم الدول الرئيسية المنتجة للنفط، تضافرت في تشرين الأول من سنة 1973 لتحديد إنتاجها حتى قفز سعر النفط من 2,11 دولار للبرميل إلى عشر دولارات، مما أدى إلى إطلاق العنان لدوافع تضخمية إضافية قوية لا سبيل إلى مقاومتها في كل أرجاء العالم.

كان كل ذلك فوق احتمال نظام ضوابط الأسعار والأجور في الولايات المتحدة. ولم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التخلي عن تلك الإجراءات وذلك في وجه القفزة الهائلة في سعر النفط التي رافقها تخفيض قيمة الدولار، مما أدى، بشكل آلي، إلى رفع أسعار معظم السلع والخدمات الأجنبية بالنسبة للأمريكيين.

وفي تشرين الثاني من سنة 1973، أي بعد شهر من قيام دول الأوبك بهز الاقتصاد العالمي، أقرّت المصارف المركزية بعقم قرارها المتخذ سنة 1968 بالكف عن المتاجرة بالذهب إلا فيما بين بعضها البعض. وأصبح الآن بإمكان المصارف المركزية الشراء والبيع في سوق لندن بأسعار تفوق السعر الرسمي البالغ 42,22 دولار، كما جرى ضمان العديد من القروض بين الحكومات بالذهب المسعّر بأكثر من 40 دولار. وسرعان ما بدأ الفرنسيون يقومون كل احتياطاتهم من الذهب بسعر السوق، لكن الآخرين رفضوا اتباع خطاهم مما جعل الفرنسيين يظهرون مرة أخرى بمظهر المتفردين في تصرفاتهم.

وبدءاً من سنة 1975، بُدئ باتخاذ خطوات أولية لتحرير النظام المالي بدرجة أكبر من قيود الذهب. ففي شهري كانون الثاني و حزيران من سنة 1975، ثم مرة أخرى في سنتي 1978 و 1979 طرحت وزارة الخزانة الأمريكية للبيع في المزاد العلني ما مجموعه 6 بالمائة تقريباً من كامل مخزونها الذهبي، يدفعها الاعتقاد بأن «لا الذهب ولا أية سلعة أخرى توفر قاعدة مناسبة

للإجراءات المالية»⁽¹³⁾. وفي شهر آب، توصلت إحدى لجان صندوق النقد الدولي إلى قرارين في غاية الأهمية: فقد وافق أعضاؤها على إلغاء السعر الرسمي للذهب، وكانت عائدات المزاد ستستخدم لصالح الدول النامية وكذلك لإعادة جزء من المال الذي كانت الدول الأعضاء قد أسهمت به في الصندوق إلى تلك الدول. وبعد مائة سنة كان فيها تخزين الذهب هو العادة المتبعة في المصارف المركزية، انتهت عادة التخزين وجاء دور التخلص من المخزونات.

لم يتأثر جمهور المضاربين كثيراً بأقوال الحكومات والوكالات الرسمية ولا بأفعالها. ففي حال رغبت الحكومات بأن تلعب بالذهب وفق قيم مصطنعة أو بأن تطرح للبيع في المزاد مقادير إسمية من الذهب، فإن تلك كانت مشكلتها هي. ولم يبد أي اتفاق من الاتفاقات الدولية، المتعلقة بتدبير أمر تقلب معدلات الصرف، قادراً على الصمود. فقد كان التضخم في كل الأقطار يلتهم كل قيم الأسهم والسندات والنقد. وبلغ التضخم أشده في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من بين الدول المتطورة، ولكن حتى التضخم في ألمانيا وصل معدله إلى 5 بالمائة خلال الفترة ما بين 1974 - 1981، ومر بفترات وصل فيها إلى ما فوق نسبة 7 بالمائة. وكانت النتيجة أن العديد من المضاربين كان من دواعي سرورهم شراء الذهب من المصارف المركزية التي كانت تصر على التصرف كما لو أن الذهب كان مجرد بقايا بربرية لا يستحق أن يقتنيه أحد بعد تلك اللحظة.



أدّى الازدياد الكبير في الطلب على الذهب، كملاذ آمن للثروة وكوقاء ضد التضخم، إلى رفع سعره في سوق لندن من 46 دولار للأونصة عند بداية سنة 1972 إلى 64 دولاراً للأونصة عند نهاية السنة نفسها. وخلال سنة 1973، تجاوز السعر مبلغ 100 دولار، أما خلال الفترة ما بين 1974 - 1977، فقد

تراوح سعر الذهب ما بين 130 دولاراً و180 دولاراً. كما أدت زيادة ثانية فرضتها أوبك على سعر النفط ليصبح 30 دولاراً للبرميل سنة 1978، إلى إثارة نوبة من الجنون أسفرت عن ارتفاع جديد حاد في اسواق الذهب: فقد وصل سعر الذهب إلى 244 دولاراً للأونصة قبل نهاية السنة ثم تضاعف ليصل إلى 500 دولار سنة 1979. وانسجاماً مع الجو السائد في تلك الأيام، طلبت الممثلة الكوميدية الشهيرة بيتي ميدلر، التي كانت تهم بالقيام بجولة في أوروبا، في 3 تموز من سنة 1978، أن يدفع أجرها البالغ 600,000 دولار بعملات ذهبية جنوب أفريقية بدلاً من الدولارات الأمريكية⁽¹⁴⁾.

كان العنوان الرئيسي على غلاف عدد 12 آذار 1979 لمجلة بيزنيس ويك هو «انحدار قوة الولايات المتحدة»، وقد نُشرت عليه صورة مُقَرَّبَةٌ لوجه تمثال الحرية ودمعة تنحدر على خده. كان هناك الكثير مما يستوجب البكاء عليه في اقتصاد الولايات المتحدة، الذي كانت معظم مشاكله ذات أساس محلي. تحولت أمريكا إلى ضحية لنجاحها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأعمال الأمريكية متفوقة إلى حد كبير على الاقتصاديات المدمرة في بقية أنحاء العالم لدرجة أن المشرفين على الإدارات في أمريكا كانوا على قناعة بأن لديهم جميع الحلول. وقد استخف المدراء التنفيذيون بالتغيير وهَوَّنوا من شأن الضغوط التنافسية الآخذة في التجمع بثبات واطراد فيما وراء حدود الولايات المتحدة وذلك عندما أخذت كل من أوروبا وآسيا تستعيدان عافيتهما بعد الحرب. وفي الوقت الذي كان فيه الجيل الجديد من إدارات الأعمال في الخارج يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ويتوصل إلى ابتكارات تقنية استمر ميدان الأعمال الأمريكي يعاني من تصلب الشرايين الاقتصادي.

لقد كانت الخسارة المأساوية للموقع التنافسي من قِبَل الاقتصاد الأمريكي في السبعينات تعادل هزيمة عسكرية كبرى. فالتضخم كان يبدو عصياً على التحكم، ومعدلات البطالة حافظت بعناد على ارتفاعها، والسياسة المالية غارقة في فوضى عارمة، وكان الدولار موشكاً على الوقوع في أزمة كبرى عند نهاية

العقد، أما حصة أمريكا في الأسواق العالمية فكانت آخذة بالتضاؤل بمعدل يبعث على الأسى.

وفي تشرين الأول، سنة 1979، تجاوز التضخم في الولايات المتحدة معدل 12 بالمائة - وهي زيادة كبيرة على الرقم المأساوي للسنة ما قبل السابقة، والذي بلغ 8 بالمائة - بينما كان الدولار في أسواق القطع الأجنبي يعاني من وضع حرج. ووجد پول فولكر، رئيس منظومة الاحتياطي الفيدرالي، نفسه في مواجهة نظرائه الشديدي الغضب في الدول الأوروبية الكبرى واليابان، الذين كانوا يخشون أن يقع العالم بأسره ضحية أزمة مدمرة كأزمة الثلاثينات ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات قوية وحاسمة لإصلاح أساليبها. تعهد فولكر بأن يعمل الاحتياطي الفيدرالي على ضبط كميات النقد المتزايدة في الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك يعني رفع معدلات الفائدة إلى مستويات لم تبلغها سابقاً في التاريخ. كان الاحتياطي الفيدرالي على وشك ابتلاع الدواء التقليدي.

انتصرت استراتيجية فولكر في النهاية في معركتها الطويلة ضد التضخم، غير أن التأثير الفوري لتلك السياسات أطلق وابلأً آخر من الاضطرابات في الأسواق المالية. فلم يكن أحد يدري على وجه اليقين كيف سيتم تنفيذ إجراءات بمثل تلك الصرامة مع مرور الوقت. وكان أكبر دواعي القلق هنا هو أن الضربة على الاقتصاد قد تكون جد قاسية، وأن تؤدي إلى انتشار حالات الإفلاس وهبوط معدل الإنتاج وارتفاع معدل البطالة بحيث يصبح من الضروري عكس اتجاه تلك السياسة بالكامل، مما يطلق موجة جديدة من الضغوط التضخمية.

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تواجه ظروفاً تحكمها الفوضى في ذلك الوقت. ففي نهاية سنة 1979، كان التضخم في معظم الدول يرتفع بمعدلات متضاعفة، حتى وصل في ألمانيا إلى 6 بالمائة. أما الظروف السياسية فربما كانت أكثر مدعاة للقلق. ففي شهر تشرين الثاني من سنة 1979،

قام متطرفون إيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا كل العاملين هناك كرهائن، وبدأت بذلك أزمة استمرت لأكثر من أربعمئة يوم. وفي الوقت نفسه، كان الروس ماضين في تعزيز قوتهم في اليمن الجنوبية قرب المملكة العربية السعودية، وقرب حدود أفغانستان مع إيران وقرب حدود بلغاريا مع يوغسلافيا - في الوقت الذي كان فيه المارشال تيتو، زعيم يوغسلافيا، البالغ من العمر سبعةً وثمانين سنةً، في صحة سيئة.

وفي سوق الذهب، كان شهر كانون الثاني، سنة 1980، واحداً من أعنف الشهور في تاريخ أي سوق، في أي مكان وزمان. فقد قفز سعر الذهب بمقدار 110 دولاراً للأونصة ليصبح السعر 634 دولاراً خلال اليومين الأولين للتعامل فقط من الشهر، في الوقت الذي هبطت فيه قيمة الدولار مقابل المارك الألماني إلى مستوى قياسي. وقد ذكر أحد فروع بنك إنجلترا أن موجوداته البالغة ألف سوفرن ذهبي قد بيعت خلال يومين. وفي تصريح بارع حاول فيه التهوين من شأن المشكلة، قال أحد تجار المعادن الثمينة، ممن يتعاملون مع بنك سويسري، لمراسل صحيفة نيويورك تايمز: «إن السوق تُظهر أن الناس لا يثقون لا بالحكومات ولا بالنقد الورقي»⁽¹⁵⁾.

وعلى حين غرة، أخذت أصوات المصارف المركزية تتصاعد حول استرجاع الذهب لدوره التقليدي في النظام النقدي، وهو اتجاه معاكس تماماً للسياسات الأخيرة التي كانت تنادي ببيع الذهب من مخزونات تلك المصارف. وأعلن وكيل وزارة الخزانة الأمريكية أمام الكونغرس: «يظل الذهب جزءاً مهماً من احتياطات المصارف المركزية التي تتوفر عند الحاجة. ولن يتغير ذلك في المستقبل المنظور»⁽¹⁶⁾. ولا عجب في ذلك: فالزيادة المذهلة في سعر الذهب اعتباراً من سنة 1978 قد زادت سعر السوق للاحتياطات الذهبية بأكثر من ثلاثة أضعاف قيمة كامل موجوداتها من العملات الأجنبية.

بعد ذلك، عقد وزير الخزانة ج. ويليام ميللر مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن

وزارة الخزانة لن تقيم بعد ذلك مزادات لبيع الذهب. وقال للصحفيين: «لا يبدو حالياً أن هذا هو الوقت المناسب لبيع ذهبنا». ومع وجود 220 مليون أونصة (ما يقارب سبعة آلاف طن) مخزونة في فورت فوكس، كان تخزين الذهب يستعيد بعضاً من احترامه التقليدي. وقد كانت تلك ملاحظة غريبة، وذلك في ضوء مزادات الذهب التي كانت وزارة الخزانة قد أقامتها وبأسعار أقل بكثير منذ أن بدأت هذا الإجراء قبل خمس سنوات. إن معظم المستثمرين يهدفون للشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع، لكن، على ما يبدو، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تميل لفكرة البيع بسعر منخفض أكثر من فكرة البيع بسعر مرتفع: ففي المزاد الأخير الذي أقيم قبل تلك الأحداث، أي قبل شهرين تماماً، كان السعر الوسطي لا يتعدى 372,30 دولاراً⁽¹⁷⁾.

وخلال ثلاثين دقيقة من إبداء ميللر لملاحظاته، ارتفع سعر الذهب بمقدار 30 دولاراً للأونصة ليصل إلى 715 دولاراً. وفي اليوم التالي، ارتفع إلى 760 دولاراً. وفي اليوم الذي تلاه وصل إلى 820 دولاراً. واستبد الحبور بمدير دائرة المعادن الثمينة في أحد مصارف نيويورك المتخصصة بتجارة الذهب، ليعلن قائلاً: «شهادات، قطع نقدية، سبائك، كل ما يخطر ببالك، لقد انتعشت أعمالنا. أصيب الأمريكيون بحمى الذهب. أما سوق السبائك العالمي، التي تُمثل القسم الأكبر من أعمالنا، فقد تحولت إلى حديقة حيوانات»⁽¹⁸⁾.

لم تشمل مشاعر الذعر كل الناس. فبعكس الوزير ميللر، كان الكثير من المواطنين العاديين يعتقدون أن البيع بسعر مرتفع يعتبر فكرة جيدة. وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها بتاريخ 12 كانون الثاني، مقالاً استهلته بهذه الكلمات: «جاءوا يحملون كل أنواع القطع الغالية إليهم، من الفضيّات الموروثة إلى قطع النقد الذهبية والمجوهرات، آملين بتحويل ذهبهم وفضتهم القديمين إلى أوراق نقدية [دولار] جديدة». ووصفت غرفة انتظار أحد التجار البارزين بأنها أشبه بقاعة مطار في ذروة موسم الإجازات منها بشركة تعمل في ميدان

شراء القطع المعدنية القديمة. وبعد خمسة أيام، وعندما وصل السعر في سوق الذهب إلى 760 دولاراً للأونصة، جاء في مقال مماثل، «كان التجار في الشارع السابع والأربعين يتوقعون أن يصل السعر إلى 1000 دولار للأونصة في شهر تموز، ولكن لا يبدو أن أحداً يرغب بالانتظار».

وصل السعر حده القياسي البالغ 850 دولاراً في 21 كانون الثاني. وقد لخص جيمس سنكلير، وهو سمسار سلع، الوضع بقوله «إذا كنت تصدق السوق، فنحن إذاً نخوض غمار الحرب العالمية الثامنة»⁽¹⁹⁾. وفي وقت متأخر من بعد الظهر، أعلن الرئيس كارتر أن على الولايات المتحدة «دفع أي ثمن يتطلبه الأمر لتظل أقوى دولة في العالم». وقد هدأ هذا التعليق من حدة الانفعال في أسواق الذهب والقطع الأجنبي - وهبط سعر الذهب بمقدار 50 دولاراً قبل موعد إغلاق عمليات المتاجرة.

وبالفعل، تحول الوضع في السوق تحولاً كاملاً بسرعة خارقة. ففي 22 كانون الثاني، هبط السعر بمقدار 145 دولاراً. وفي سنة 1981 كان السعر الأعلى هو 599 دولاراً للأونصة. وعندما حلت سنة 1985، هبط الذهب إلى حدود 300 دولار. أما السعر العالي الذي وصل إليه بعد ذلك، ولمدة قصيرة فقط، فقد بلغ 486 دولاراً، وذلك في أعقاب انهيار سوق السهم سنة 1987. وفي نهاية سنة 1997، هبط الذهب إلى ما دون 300 دولار. أي أن السعر قد هبط بنسبة تزيد عن 60 بالمائة خلال أقل من ثماني سنوات.



تُعتبر تلك السوق الغربية للمضاربة على ارتفاع الأسعار، التي تراوحت فيها الأسعار بين 35 دولاراً سنة 1968، وبين 850 دولاراً، وهي الذروة التي بلغت في كانون الثاني سنة 1980، حدثاً استثنائياً في تاريخ المال. فقد مثلت زيادة وصلت إلى 30 بالمائة سنوياً خلال اثنتي عشرة سنة، أي معدل يتجاوز

كثيراً معدل التضخم البالغ 5.7 بالمائة خلال الفترة ما بين 1968 - 1980. إن أكبر أسواق المضاربة على ارتفاع الأسعار في تاريخ سوق الأسهم، لتبدو باهتة بالمقارنة معها. فقد بلغ أعلى مردود سنوي إجمالي (بما في ذلك الدخل) في سوق الأسهم خلال فترة اثنتي عشرة سنة، نسبة 19 بالمائة، وذلك اعتباراً من منتصف سنة 1949 وحتى منتصف سنة 1961. وفي سنة 1959، كان المبلغ المُستثمر بالذهب يبلغ تقريباً خُمس سعر السوق من مجموع الأسهم العادية في الولايات المتحدة، وفي سنة 1980، كان مبلغ 6.1 تريليون دولاراً، المُستثمر بالذهب، يتجاوز سعر السوق لمبلغ 4.1 تريليون دولار بأسهم الولايات المتحدة⁽²⁰⁾. لو أن كرويسوس وشارلمان وبيزارو امتد بهم العمر ليشهدوا هذه المسيرة الظافرة لقيمة ذهبهم الثمين! . . .

ومع ذلك، فإن تلك المعطيات الصُرْفَة تبالغ في وصف السعادة التي منحتها تلك الأسعار للمهوسين بالذهب. إن القلة ممن اشتروا بسعر 35 دولاراً، أو حتى بسعر يقل عن 100 دولار، قد صَمَدَتْ انتظاراً للبيع بسعر 850 دولاراً. فلا شك أن معظم الأشخاص الذين اشتروا في وقت مبكر أخذوا أرباحهم وانصرفوا قبل أن تبلغ الأسعار ذروتها، لأن المسار إلى سعر 850 دولاراً كان متقلباً طوال الوقت. والاحتمال الأكبر هو أن عدد الأشخاص الذين جذبهم سوق الذهب عندما اقترب سعر 850 دولاراً - وبعد ذلك بفترة قصيرة - كان أكبر من عدد الأشخاص الذين كانوا يتمتعون ببعد النظر الكافي لجعلهم يدخلون تلك السوق عندما كان السعر لا يزال يحوم حول 40 دولاراً.

إن فورة الاندفاع إلى أسواق الذهب في أوائل الثمانينات كان لها نتائج مشابهة تقريباً لنتائج فورة الذهب في كلونديك قبل ثمانين سنة، حيث لم يُصَبِ الثراء سوى أربعمئة شخص تقريباً من أصل مائة ألف من المنقبين. ومما يدعو للسخرية أن نظام التقاعد لولاية آلاسكا اشترى طناً من سبائك الذهب سنة 1980 بسعر 651 دولاراً للأونصة، ثم عاد واشترى طناً آخر في نهاية سنة 1980 دفع

ثمنه 575 دولاراً للأونصة. وفي آذار من سنة 1983، باعت الولاية بسعر 414 دولاراً⁽²¹⁾. وهكذا كان الرابحون الحقيقيون في النهاية هم البائعين - وهي فرصة اختارت وزارة الخزانة الأمريكية أن تتركها تفلت من بين يديها.



وفي سنة 1981، بلغ المخزون الذهبي من النقد في الولايات المتحدة ما يقارب ثمانية آلاف طن، أي أكثر قليلاً من ثلث الحد الأعلى الذي بلغه سنة 1949، وأكثر بنسبة 50 بالمائة فقط عما كان عليه سنة 1933، ويعادل تقريباً ربع مخزون النقد الذهبي في العالم. وبموجب السعر الرسمي البالغ 42,22 دولاراً، لم تكن قيمة ذلك المخزون تتجاوز 11 بليون دولار، رغم أن قيمته كانت تبلغ 120 بليون دولار حسب وسطي سعر السوق سنة 1981، وهو 460 دولاراً للأونصة. كانت الالتزامات تجاه الأجانب تتجاوز في ذلك الوقت 300 بليون دولار. وهو زيادة تبعث على الدهشة وتبلغ تقريباً أكثر من عشرة أضعاف المستوى الذي أثار حنق الجنرال ديغول قبل ذلك بثلاث عشرة سنة⁽²²⁾.

قرر دونالد ريغان، وزير الخزانة، بأن الوضع يتطلب إجراء دراسة معمقة. ومثلما دعا دايفيد ريكاردو سنة 1810 إلى تشكيل «لجنة منتقاة لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذهبية، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»، شكل ريغان لجنة الذهب في حزيران من سنة 1981 من أجل «القيام بدراسة تهدف إلى تقديم ووضع توصيات... تتعلق بدور الذهب في أنظمة النقد المحلية والعالمية». وقد تضمنت اللجنة أعضاء من الكونغرس وممثلين من مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي وكبار الاقتصاديين، وأحد الأكاديميين المعروفين، وشخصية من النشطاء في أسواق الذهب.

وبعد أن عقدت اللجنة تسعة اجتماعات واستمعت إلى 23 شاهداً،

أصدرت تقريراً يضم عدداً كبيراً جداً من الحواشي التي وضعها الأعضاء، مما يشير إلى عمق الاختلافات في فهمهم لما حدث للذهب مؤخراً ولأسلوب العمل المناسب الذي يجب أن توصي اللجنة باتخاذها في المستقبل القريب. كما حوى التقرير سرداً يثير الإعجاب لتاريخ الذهب في الأنظمة المالية وكنزاً من الإحصاءات التاريخية المفيدة، غير أن التوصيات التي جاء بها لا تثير الاهتمام نظراً لأنها لم تفلح في الوصول إلى إجماع بتأييدها بين أعضاء اللجنة. وكان مآل لجنة ريغان لسنة 1981 التجاهل والنسيان، بينما ظل تقرير لجنة السبائك لسنة 1810 يشكل عنصراً هاماً لدى دراسة النقد والصرافة. والأثر الوحيد الباقي من توصيات لجنة ريغان هو ذلك العدد الصغير من قطع النقد الذهبية التي تم ضربها بعد أن أجازها الرئيس ريغان في كانون الأول سنة 1985. إن معظم هذه القطع النقدية الجميلة موجودة في أيدي هواة جمع القطع الأثرية⁽²³⁾.



وبالإضافة لإخفاق لجنة الذهب في الوصول إلى إجماع واضح، أخذت الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في أوائل الثمانينات تعمل، آخر الأمر، على إقصاء الذهب عن مركز الأحداث. أخذت عائدات السندات تتضاعف كما أن الأسهم العادية صارت تُؤمّن لأصحابها وفقاً من الدخل من إيرادات الأسهم التي وصلت حتى 6 بالمائة. وبما أن الذهب لا يؤمن أي دخل، بل أن تخزينه يتطلب نفقات، أصبح امتلاك الذهب أمراً مكلفاً فعلاً بالمقارنة مع فرص الاستثمار البديلة.

ورغم كل تلك العراقيل، كان بإمكان الذهب أن يظل فكرة معقولة لو أن الناس كانوا يتوقعون أن يفلت زمام التضخم. إن القصة بأكملها خلال الثمانينات، كانت في الإدراك المتعاضم، الذي شمل العالم بأسره، بأن التضخم العنيف خلال السبعينات كان قد تم صده أخيراً وبأن أسعار السلع والخدمات

في المستقبل المنظور سترتفع بوتائر أكثر اعتدالاً وطواعية. ومما يستحق الملاحظة أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد هبط من تلك المستويات الشاهقة التي كان عليها في نهاية السبعينات إلى معدل لا يزيد عن 3 بالمائة بحلول سنة 1985، ولكن الأمور كانت تجري بالطريقة ذاتها في معظم البلاد، حتى في مناطق كإيطاليا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث كان التضخم يُعتبر مشكلة مزمنة. وفي حال كان التضخم قد توقف أو في سبيله لذلك، لا يعود هناك أي معنى لتخزين الذهب، لأنه لن يكون هناك كبير أمل في استرداد تكاليف التخزين أو في التعويض عن الدخل المفقود.

خلال العقدين الذين أعقبا سنة 1980، كان ارتفاع وهبوط أسعار الذهب يتبعان حالات ارتفاع وهبوط - حالات الهبوط في معظم الأحيان - معدل التضخم. غير أن سعر الذهب أخذ يهبط بشكل ثابت، بينما استمرت أسعار السلع والخدمات بالارتفاع، ولو أن ذلك كان يجري بوتيرة أبطأ. تضاعفت تكلفة المعيشة في سنوات 1980 - 1999 - أي أن معدل التضخم السنوي بلغ 5.3 بالمائة تقريباً - لكن سعر الذهب هبط بمعدل 60 بالمائة. في كانون الثاني سنة 1980، كانت أونصة الذهب تشتري مجموعة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى 850 دولاراً. أما في سنة 1999، فنفس المجموعة كانت تكلف خمس أونصات من الذهب.

بل إن سوق الأسهم يقدم لنا مقارنة أوضح. فمن قبيل الصدفة الغريبة أن متوسط داو جونز الصناعي لأسعار الأسهم وصل إلى 850 نقطة تقريباً عندما بلغ سعر الذهب ذروة 850 دولاراً^(*). وهكذا أصبحت أونصة الذهب تستطيع شراء حصة من ذلك المتوسط في ذلك الوقت. عندما هبط سعر الذهب إلى ما يقارب 300 دولار في خريف سنة 1999، كان متوسط داو جونز بحدود 10,000

(*) أُغلق المتوسط في كانون الثاني سنة 1980 على 860,34 نقطة.

نقطة. الآن أصبح الأمر يحتاج لثلاثين أونصة من الذهب لشراء حصة واحدة من المتوسط.



إن إحدى التوصيات، التي لم تحظَ بكثير من الاهتمام، في لجنة ريغان لسنة 1981 قد تناولت موضوع المقدار المناسب من مخزون الحكومة من الذهب. ورغم أن تصويتاً مبدئياً نال الأغلبية كان قد أقر أنه «في ظل ظروف كتلك الموجودة حالياً، يجب الحفاظ على المخزون بقيمته الحالية»، إلا أن التقرير النهائي يوصي بالتالي «بالنظر إلى أنه لا يمكن اعتبار أي مستوى محدد لمخزون الذهب على أنه «صحيح» بالضرورة، [يجب أن] تحتفظ وزارة الخزانة بحق القيام بالمبيعات حسب ما تراه مناسباً، شرط الحفاظ على مستويات كافية للحالات الطارئة»⁽²⁴⁾. ورغم المراوغة التي تتضمنها الجملة الأخيرة، إلا أن هذه التوصية حددت الاتجاه العام الذي سيكتنف الذهب للسنوات الباقية من الثمانينات وخلال التسعينات.

كان كلما انخفض سعر الذهب، كلما ازدادت احتمالات البيع الرسمي، لا من قبل الولايات المتحدة فحسب بل ومن قبل دول أخرى، بل وحتى من قبل صندوق النقد الدولي نفسه. وعندما ارتفع سعر الذهب من 375 دولار سنة 1982 إلى ما يقارب 500 دولار بعد انهيار سوق الأسهم سنة 1987، لم يجبر سوى القليل من المبيعات من قبل المصرف المركزي. ولكن عندما بدأ السعر ينخفض ليصل إلى 350 دولاراً سنة 1992، تم بيع ما يقارب خمسمائة طن. وخلال الفترة ما بين 1992 - 1999، وعندما هبط السعر إلى ما دون 300 دولار، باع القائمون على المصرف المركزي ثلاثة آلاف طن، أو ما يعادل أربعمائة طن في السنة⁽²⁵⁾. إذًا، ليس من الضروري أن تكون مستثمراً هاوياً حتى تباع بسعرٍ منخفض.

وبينما كانت المصارف المركزية تحول ذهبها إلى نقد، كان يصل إلى الأسواق كل سنة ما يزيد على ألفي طن إضافية من الذهب من الإنتاج الجديد في المناجم، أي ما يبلغ تقريباً ضعف مستوى الإنتاج قبل أن يتحرر سعر الذهب من السعر القديم البالغ 35 دولاراً. وكانت مبيعات المصارف المركزية البالغة أربعمئة طن تبدو قليلة بالمقارنة مع ألفي طن من الكميات التي توشك على الوصول من المناجم. ورغم ذلك، ظل حجم مجموع موجودات المصرف المركزي والموجودات الرسمية يعتبر ضخماً - ما يزيد على ثلاثين ألف طن - بحيث بدا الأمر وكأن غيمة سوداء تتكاثف فوق الأسواق. إذ من بإمكانه معرفة كم سيصل إلى السوق من هذا الكنز المخزون؟..

وضمن هذه الأجواء، انقضت صاعقة على الأسواق في تشرين الأول من سنة 1997، وذلك عندما أصدر فريق من الخبراء السويسريين تقريراً يوصون فيه بإجراء تعديل على الدستور السويسري بشكل جذري وقد صرح هؤلاء الخبراء: «لقد فقد الذهب وظيفته النقدية، إن نسبة التكافؤ مع الذهب هي مجرد أداة محاسبية... والعودة إلى معيار الذهب أمر مستحيل حالياً... كما أن المسودة المقترحة للمادة الدستورية لا تحوي أي علاقة للفرنك [السويسري] مع الذهب. إن الفقرة الخامسة من المادة E-BV، التي تلزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ باحتياطات كافية من العملة، يجب أن تحل محل الثقة التي توحى بوجود تغطية ذهبية، وأن تؤكد باستمرار بقاء ثقة العامة بعملة الدولة»⁽²⁶⁾.

لكن الخبراء لم يكونوا مستعدين تماماً للتخلي عن الذهب كلية، فقد أشاروا إلى أن «كثيراً من المودعين يرون في الذهب الشيء الوحيد الذي يحتفظ بقيمته عبر آلاف السنين». لذا، فقد أوصوا بأن يستمر المصرف المركزي بالاحتفاظ بنصف مخزونه الكلي من الذهب تقريباً وأن «يباع القسم الذي تم الاستغناء عنه من الذهب على دفعات صغيرة»⁽²⁷⁾. ورغم تلك المرونة إزاء

عوامل القلق المحتملة بين الناس، إلا أن روح التقرير تقوم بأجمعها على ثقته التي لا يتطرق إليها الشك بأن مهارات التخطيط والمهارات الإدارية لمدراء وموظفي المصرف المركزي بإمكانها القيام بعمل أفضل من مجرد تقديم فروض الاحترام لمخزون الذهب «وإعطائه الأولوية على المحافظة على استقرار السعر».

لم يكن ذلك الرأي يعتبر، بأي حال، مبدأً ثورياً في سنة 1997 - بل على العكس كان يمثل المسار العام للتفكير. ورغم ذلك، فقد كان هؤلاء هم السويسريون، لا البريطانيون أو الأمريكيون أو إحدى الدول القليلة الشأن. كان السويسريون أسطوريين في ارتباطهم بالذهب وفي مقتهم لحيازة عملات دول كان التزامها بالصراع المستمر لضبط التضخم، أقل عنفواناً من التزامهم هم. لقد كان «حراس الكنوز الأقزام في زيوريخ» مشهورين بهجومهم في المضاربات على الدولار والإسترليني خلال أزمات السبعينات. والآن أصبح كل ذلك في طي النسيان.

وبعد سنتين، قام البريطانيون بخطوة مماثلة فيما يتعلق بمخزونهم من الذهب، الذي كان في غابر الأزمان يمثل فخر القوة البريطانية. وفي أيار من سنة 1999، أعلنت وزارة المالية البريطانية عن عزمها على بيع 415 طن من أصل مجموع مخزونها البالغ 715 طناً. وعلى الفور، خسر الذهب 4 بالمائة من قيمته.

وسرعان ما حذت المصارف المركزية حذو بريطانيا: لقد كانت المصارف هي عدوة نفسها. كان عنصر التهديد في الذهب الذي تحتفظ به المصارف يعني أنه في كل مرة يُنشر فيها نبأ بيع رسمي، فإن سعر الذهب سيهبط وستتناقص عائدات البيع.

كانت السلطات قد بذلت جهودها لرفع سعر الذهب عن طريق الدفاع عنه. فبعد ستة أسابيع من نشر تقرير الخبراء السويسريين، أكد نائب رئيس

البنك الوطني السويسري «إننا واثقون من أن الذهب سيستمر في لعب دوره كاحتياطي للعملة، وبخاصة في وقت الأزمات». وفي نيسان من سنة 1998، عاد التقرير السنوي لبنك فرنسا لسنة 1997، إلى ترداد المقولات القديمة: «إن الذهب يظل عنصر الثقة الطويلة الأمد في العملة... وفوق كل شيء، تعتبر حيازة الذهب، من وجهة النظر السياسية، دليلاً على السيادة المالية [و] بوليصة تأمين ضد انهيار كبير قد يحدث في النظام النقدي العالمي». وفي نفس الوقت تقريباً، أكد أحد المدراء الإداريين السابقين لصندوق النقد الدولي أن «الذهب يظل في قلب الاعتقاد الجماعي بمصداقية اقتصاد عالمي... نوع من (صندوق حرب) لا غنى عنه لغد لا نستطيع سوى التكهن باحتياجاته»⁽²⁸⁾. وعندما تم افتتاح البنك المركزي الأوروبي سنة 1998، للعناية بشؤون عملة أوروبا الجديدة، اليورو، كانت نسبة 15 بالمائة من احتياطات المصرف ذهباً.

غير أن كل ذلك كان في معظمه كلاماً أو شيئاً رمزياً فحسب. ولم ينخدع به سوى قلة من الناس.

لكن تغير الزمن!.. في الستينات، قامت المصارف المركزية الرئيسية بتشكيل صندوق الذهب المشترك لبيع أي كمية من الذهب تعتبر ضرورية من أجل منع المضاربين من رفع السعر. أما في أيلول من سنة 1999، وفي وضع كانت فيه تلك المصارف تملك تقريباً نصف مجموع الذهب الذي بحوزة المصارف المركزية وبقية المؤسسات الرسمية الأخرى، فقد أصبح موقفها مشابهاً لبطل قصة راسكين الذي ربط ثروته الذهبية حول جسمه عندما كانت سفينته موشكة على الغرق ليغوص فوراً إلى قاع المحيط. وفي حال قررت المصارف المركزية في نفس الوقت أن تبيع مخزوناتهما من الذهب، لهُوى السعر وتحولت المبيعات إلى كارثة.

لذلك، فقد اتفقت المصارف على الحد من مبيعاتها السنوية لتصبح أربعمئة طن من الذهب سنوياً، وذلك خلال السنوات الخمس التالية - تقريباً

نفس وسطي الكمية السنوية التي تم تحويلها إلى نقد خلال السنوات الثماني السابقة. أعلن صندوق النقد الدولي أنه «سيلتزم» بروح الاتفاق. وانضمت كل من أستراليا وجنوب أفريقيا في تجمع غير رسمي، مما جعل كمية الذهب الرسمي التي يغطيها الاتفاق تصل إلى 85 بالمائة من المجموع. كما قررت المصارف المركزية تحديد صفقات القروض مع شركات التعدين. وقد غطى الاتفاق الألف وثلثمائة طن التي كانت على وشك التسليم للسويسريين ليقوموا ببيعها كما غطى 365 طناً للبريطانيين، مما ترك 335 طناً فقط لأية دولة أخرى قد ترغب بتحويل ذهبها إلى نقد خلال فترة خمس سنوات وهي المدة التي تستغرقها تلك التدابير.

وقد كان ويليام دويسبرغ، رئيس البنك المركزي الأوروبي، صادقاً بما يكفي للامتناع عن وصف تلك القرارات بأنها حركة تهدف لاستعادة الذهب لمجده السابق. بل إنه كان مفراطاً في الصراحة فيما يتعلق بالموضوع: فقد كان الهدف هو حماية قيمة احتياطات البنك المركزي عن طريق «[الحفاظ] على قيمة الذهب حيث هي... والغرض من هذا الإجراء هو توفير الثقة لسوق الذهب»⁽²⁹⁾.

لم تكن المصارف المركزية تمثل الباعة الوحيدة المهمين في السوق، لكنها كانت مجموعة من الشركاء المتلهفين للمجموعة الرئيسية الأخرى: شركات التعدين. إننا نتوقع من شركات التعدين أن تكون من الباعة، لأن ذلك هو ما جعلها تنخرط في هذا العمل. خلال التسعينات، بدأت شركات التعدين، وقد شعرت كغيرها بالقلق حول دلائل مستقبل الذهب، ببيع أكثر من إنتاجها في ذلك الوقت. وقد قامت في واقع الأمر برهن إنتاجها المستقبلي بالسعر السائد وذلك لتجنب الاضطرار للبيع بسعر أقل فيما بعد. وعلى أية حال، فإن الشارين عندما يتعاقدون للشراء، فإن ما يهمهم هو التسليم. وقد جئدت شركات التعدين المصارف المركزية لهذا الغرض: فشركات التعدين تقوم باقتراض الذهب من المصارف المركزية بمعدل فائدة إسمي، مضمون بوعده بدفع القرض

من الإنتاج المستقبلي، ومن ثم تسلّم الذهب إلى المشتريين. وقد كانت المصارف المركزية تشعر بالسرور كونها تحصل على كسب مهما بلغ مما كان في وقت ما يمثل مجد قوتها الاقتصادية، أما الآن فلا يعدو في نظرها أن يكون من الموجودات العقيمة. وقد نجح هذا التدبير - طالما أن سعر الذهب كان يهبط. أما في تلك المناسبات التي ارتفع فيها سعر الذهب، فقد كانت المصارف المركزية تصبح أكثر تردداً في الإقراض، بينما تجد شركات التعدين نفسها في موقف حرج. فبما أن إنتاجها الراهن أقل من الكميات التي اقترضتها، كان عليها التوجه للسوق والانضمام إلى بقية المشتريين هناك وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها وتسليم الذهب إلى من اشتروه منها. وكانت النتيجة ظهور دافع جديد لارتفاع سعر الذهب.

وبينما كان كل ذلك يحدث، بقي الطلب العالمي على الذهب قوياً. فقد تضايف استهلاك الذهب خلال التسعينات، ولأسباب وجيهة⁽³⁰⁾. فقد كان سعر الذهب يهبط بينما كان سعر أي شيء آخر يرتفع. والنتيجة، أن الذهب صار يعتبر مادة رخيصة. فقد كانت كمية الذهب المستهلكة لصنع المجوهرات - وهي أهم دواعي الطلب - وفي صناعة الإلكترونيات في نهاية التسعينات، أكثر بنسبة 50 بالمائة منها في سنة 1980، وأعلى بمعدل الثلث منها في سنة 1994⁽³¹⁾. كان إنتاج المجوهرات وحده أكثر بمائة مرة عما كان عليه سنة 1850، عندما حذر شيفالييه من أن الطلب الأوروبي البالغ 25 طناً من أجل المجوهرات يشكل «ذرة بالقياس إلى مجموع الإنتاج» وذلك في مواجهة إغراق السوق بالذهب الذي كانت الاكتشافات في كاليفورنيا ستمطر به العالم بأسره^(*).

(*) تقدّم لنا هذه المعطيات نظرة متعمقة تلفت الأنظار بشأن التحسّن الكبير الذي طرأ على المستويات العالمية للمعيشة خلال السنوات الخمسين الماضية. فبينما ازداد =

استمر الآسيويون، كما كان شأنهم في الماضي، في استهلاك كميات كبيرة من الذهب. وقد جاء في مجلة الإيكونوميست، في عدد كانون الثاني، سنة 1999، أن «شهوة الهنود للذهب لا تفتت أبداً... إن المجوهرات الذهبية [كذا] هي الشكل الوحيد من الثروة الذي تستطيع الكثرات الادعاء بأنهن يملكنه»⁽³²⁾. إن مجموع ما في الهند من ذهب حالياً، ويقدر بتسعة آلاف طن تقريباً، يفوق حتى ذلك الكنز المخبوء في فورت نوكس، في ولاية كنتاكي⁽³³⁾.

وفي هذه الأثناء، وتجاوباً مع الاقتصاديات المتدهورة ضمن مجال الأعمال هذا، صار إنتاج المناجم والكميات المتوفرة من قطع الذهب القديم يزيدان بمعدل أبطأ بكثير من الطلب. ومع هذا التباطؤ في عرض كميات جديدة، وتزايد الطلب على الذهب، كان من المتوقع أن يزيد سعره. لكن السعر انخفض بدل أن يرتفع. هل جاءت تلك النتيجة التي تثير الدهشة بسبب انحسار الطلب على الذهب كوقاء ضد التضخم، رافقته حركة بيع متواصلة من قبل المصارف وشركات التعدين؟.. ربما، ولكن ما من شيء في عالم الاقتصاد يُفسّر بمثل هذه البساطة. وليس هناك من طريقة تجعلنا نعرف هل إن الطلب على المجوهرات بشكل خاص كان سيزيد إلى هذا الحد لو لم يهبط سعر الذهب بذلك الشكل ليحول المجوهرات الذهبية إلى صفقة رابحة.



كيف يمكننا استخلاص معنى من كل تلك القصة الطويلة، في الوقت الذي مثل فيه الفصل الأخير من هذه القصة انقطاعاً دراماتيكياً عن كل ما جرى

= إنتاج المجوهرات مائة ضعف، لم يزد عدد السكان سوى خمسة أضعاف. أي أن استهلاك الفرد للمجوهرات قد ازداد بمعدل عشرين ضعفاً.

قبل ذلك؟ . . كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟ . . هل الذهب حالياً لا يزيد عن كونه سلعة، حلقة جميلة رمزية، يقف على قدم المساواة مع الماس والبلاتين؟ . . أو، هل يستعيد الذهب، يوماً ما، عظمتة؟ . . لقد حان الوقت لننظر إلى الوهم الرائع للذهب على ضوء تلك الأسئلة.